الميثاق
الاثنين : 8 / 10 / 2012م
الموافق :22/ ذي القعدة / 1433هـ
العدد: (1631)

شباب الوحدة.. هم حماة الثورة وبُنَاة الحاضر..
وقـــوة المستقبل

الزعيم/علي عبدالله صالح
رئيس المؤتمر الشعبي العام

أزمة سياسي.. أم أزمة مثقف؟!!!

عبدالرحمن مراد

> بدأت أحداث ٢٠١١م تلقي بظلال الفرز والتمايز وتعمل على تفكيك البنى التي كانت تبدو حينها أنها أكثر تماسكاً وتفاعلاً مع لحظتها الثورية التي جاءت من الفراغ لتبدع فراغاً أشد وأنكى من ذلك الذي كانت عليه اليمن قبل ٢٠١١م، فالذين تحدثوا كثيراً عن الله سبحانه وتعالى ومحمد- صلى الله عليه وآله وسلم- وبكوا واستبكوا ووقفوا واستوقفوا جفّت منابع دموعهم الآن بعد أن شاهدوا في الأفق شلالات الحنين تتدفق في مصب أنهارهم الجارفة، والذين شغلوا الشاشات تنظيراً ونقداً واشتغالاً ذهنياً على المصطلحات الفلسفية الكبيرة لم يكن حظ الوطن منهم الا قصيدة رثاء طويلة تبكي المآلات والمصير المجهول، والذين تحدثوا عن العمالات وشبكات التجسس لم يكونوا الا أوفر حظاً من سواهم، والذين لعنوا الفساد وأعلنوا التطهر والشرف فاحت روائحهم النتنة في الصحافة الوطنية كأشد الناس استغراقاً فيه، فالتباس المفهوم دال على جوهر الواقع وحقيقته وما يحدث لا يمكننا السكوت عنه أو تبرير واقعه، لأنه يحفر في صميم التجربة الوجودية وينخر في الجسد الوطني العام ويهدد المستقبل بالفناء والارتهان وبالخروج من دائرة الحياة والوجود، ذلك أن أسئلة الوجود التي بدأت في القرن الماضي مع بداية عصر النهضة وتواترت، ماتزال هي ذاتها تحاصر الانسان المعاصر، فالتأخر والشعور بالهزيمة والشعور بالاستهداف من الآخر قضايا ماتزال عالقة في مسار الفكر العربي الوجودي ولم يحسم جوهرها الموضوعي حتى الآن، ذلك أن الانسان العربي مايزال يعيش واقعاً ضبابياً تتنازعه فيه الامواج والتيارات ولم يصل الى الحقيقة الكامنة في ذاته والقادر على تفجير كل الامكانات وتوظيفها بما يحقق له الوجود والندية وتجاوز وهم الهزيمة والاستهداف والشعور بالنقص.

إن ما يلوح من بوادر أزمة في الأفق السياسي العربي على وجه العموم واليمني على وجه الخصوص ليس في الجوهر وفي الحقيقة المطلقة الا ظلالاً قاتماً لأزمة ثقافية وجودية يعيشها المثقف العضوي «الحزبي» والمثقف الفرد، وفي مثل ذلك تكمن الاشكالية الوجودية وملامح الأزمة، فالمثقف العضوي قتلته الايديولوجيا وما يكاد ينفك منها فهو يفسر الظواهر وفق ظلالها النظري الايديولوجي لا كما هي في واقعها وامتدادها وبواعثها الحقيقية، ولذلك يعيش اغترابا وجوديا ويعيش التباسا في المعنى والجوهر والمفهوم وكذلك المثقف الفرد يشعر بنفي الواقع له ويكابد فيه أسباب الحياة والبقاء، فهو مذعور أبداً لا أمن نفسي ولا أمن اجتماعي، ووجوده مهدد بالفناء، لذلك فقدرته على صناعة واقع ينبض بقيم الخير والحق والعدل محدودة ولا يمكنه الا أن يساهم في صناعة واقع مأزوم انعكاساً لكونه النفسي الخائف والقلق والمأزوم من تبعات الواقع وظلاله.

ولعل القارئ للإنتاج الابداعي اليمني يلحظ أن الرواية اتجهت في الآونة الاخيرة إما الى التأريخ بحثاً عن نقطة مضيئة فيه تحقق من خلالها وجودها وتبحث عن هويتها الثقافية، وأما إلى الفئات الاجتماعية الأكثر بؤساً والأشد تهميشاً كالاخدام واليهود لتسقط من خلالها أوجاعها وآلامها وبؤسها، وكذلك النص الشعري فهو ليس أكثر من هجاء مقذع لواقع مؤلم ومثلها المقال الصحفي الذي أصبح تعبيراً عن واقع أكثر بؤساً وأشد ألماً فهو بين مبور وناقم وتكاد تشعر بقلقه الوجودي، حتى معرض الكتاب هذا العام كان تعبيراً صادقاً عن مضامين الأزمة وتجلياتها في أبعادها المتعددة، فرئيس هيئة الكتاب يحسن النقد والتنظير كمثقف يساري لكنه أظهر عجزاً كاملاً عن صناعة واقع أجد وأحدث، كما أن اتحاد الادباء والكتاب الذي منذ تأسيسه في سبعينيات القرن الماضي لم يعترف بالشطرية أصبح الآن يدعو لها وينظر ويبرر، فجزء من أعضاء الاتحاد أعلنوا عن تأسيس كيان مماثل لأدباء الجنوب ومثل ذلك تعبير عن الواقع الثقافي المأزوم الى درجة التشظي والنكوص والشعور بالانكسار، وأمام كل ذلك مايزال سؤال الوجود يضع المثقف في دائرة الاستهداف والشعور بالنقص والهزيمة ولا أظنه سيتجاوز تلك الدائرة الا باستعادته لقيمته ومعناه واستعادته لوعيه ولوجوده ولإنسانيته ولن يتحقق ذلك الا بتفعيل دور المؤسسات وتجديد وظائفها، بما يتوافق وروح العصر كما أن الاشتغال على قانون العناية الاخلاقية واستعادة دوره في تحقيق القيمة والمعنى للمثقف والمبدع سواءً أكان ذلك على مستوى المؤسسات الرسمية أو الجماعات والأفراد، فالقضية الثقافية تتكامل في تفاعلاتها والاهتمام بها وتهيئة المناخات الملائمة لها لن تكون نتائجه عبثية بل ستترك أثراً محموداً يمتد ظلاله على الحالة السياسية والاجتماعية، وبالتالي على البعد الحضاري الذي سيحدد ملامح الغد القريب لليمن.

لقد أوضحت في كتابي «صورة الوطن في المنتج الشعري اليمني»- الصادر عام ٢٠١٠م عن دار عبادي صنعاء- حالة التشظي والانكسار، وقلت إن ذلك مؤشر على عوامل انفجار وثورة قادمة وكنت قد أنجزت الدراسة عام ٢٠٠٦م ولم أتمكن من النشر الا عام ٢٠١٠م، وما بين زمن الانجاز والثورة خمسة أعوام، فالقضية الثقافية التي يتم التعامل معها بقدر من الهامشية قضية جوهرية وهي عند كل الشعوب المتقدمة كذلك والاهتمام بها لا يقل شأناً عن بقية القضايا الانمائية الاخرى، وأنا استغرب كثيراً حالة الإهمال للبعد الثقافي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية وكأنها شيء فائض عن الحاجة الوطنية رغم أهميتها التفاعلية في صناعة معالم الغد الحضارية، ولعل ما يحدث في واقعنا السياسي من تناقضات ليس الا ظلالاً لواقع ثقافي مأزوم، إذ أن هناك علاقة عضوية وجدلية بين البعد الثقافي والبعد السياسي، فكلاهما لا يتحقق الا بوجود الآخر لذلك فالقول بأزمة السياسي قول يجافي الحقيقة فهو بطبيعته براجماتي ولن يحد من تلك البراجماتية الذاتية الا المثقف من خلال قدرته على التعديل والتصويب للانتهازية والنفعية والذاتية العالية، ومثل ذلك الدور لا يمكنه القيام به في بيئة تتهدده في حريته وأمنه النفسي والاجتماعي والمعيشي.

إن الأزمة التي تعصف باليمن تكمن في غبشية الكون النفسي للمثقف العضوي وفي اغترابها وبرجيتها وتضخم الانا العليا ونرجسيتها، كما أنها تكمن في القلق الوجودي للمثقف الفرد الحقيقي وفي مكابدته لأسباب الحياة وفي خوفه وقلقه وفقدانه للأمن النفسي والاجتماعي، ويمكن أن يقال ان الوقوف أمام مثل هذه القضايا التي تلقي بظلالها على الواقع السياسي كنوع من الانتقام منه والتعويض النفسي عنه، وهي الصورة الطبيعية لحالة اللااستقرار النفسي والذهني والاجتماعي للمثقف، مثل ذلك الوقوف والتأمل قد يحد من تفاقم الوضع واتساع الخرق ويقلل من فرص التشظي، ويعمل على ترميم ما تصدع في الذات وفي الآخر، وقد يعيد العافية الى جسد الوطن السقيم، فالقضية الوطنية تكمن في الذات الوطنية وفي عافيتها وفي تفجير طاقتها وتوظيفها فيما يخدم المصلحة الوطنية العليا.

لقد شاع في عُرف الفكر الاقتصادي أن الانسان هو الثروة الحقيقية التي تمتلكها الاوطان والاهتمام به وبالنوعي منه، يعزز من القيمة المثلى للأوطان ويعلي من شأن الأبعاد الحضارية وتجتاز به ومن خلاله عثراتها وانكساراتها الحضارية في مسارها التاريخي، وزبدة القول إن اليمن تعيش واقعاً ثقافياً مأزوماً ترك ظلالاً قاتماً على الواقع الاجتماعي والسياسي وأثراً على السياسي الذي بدا مأزوماً حين ساء فعله المحدث وكان متناقضاً مع شعارات الحالة التي أفرزتها احداث ٢٠١١م، ولم يكن حظ الشعب من كل ذلك الا التدهور في الخدمات، والانفلات الامني واختلال منظومة القانون الطبيعي والنظام العام والتشظي والانقسامات والعداء الطائفي ويقظة العقدة اليزنية «الارتهان للخارج في تقرير مصير الوطن» كحالة ثقافية تاريخية وذوبان الذات في الآخر «فقدان الهوية» وانتفاء روح المقاومة عن طريق استهداف الذات وتجزئة هويتها الحضارية والثقافية.

لقد أصبح لزاماً على الذين أيقظوا حولنا الذئاب وناموا أن يدركوا مسؤوليتهم الوطنية والتاريخية وأن يجتهدوا في الخروج من شرنقة الواقع الى أفق الانتصار للوطن حتى لا يسوء الختام، فالخروج مسؤولية جماعية لا تسعها الحسابات الحزبية ولا الايديولوجيات.

عزاؤنا في وزراء المؤتمـــر

Ali.15@hotmail.com

علي عمر الصيعري

> قبل يومين تقريباً أطل عليَّ من مربع الدردشة بـ(الفيس بوك) صديق قديم مضى عقد من الزمن على آخر لقاء لنا قائلاً ـ بعد السلام والسؤال عن الأحوال ـ :إنني في عجب من أمر وزراء "المشترك" في حكومة الوفاق هذه!! وقبل سؤاله عن مرد عجبه واستغرابه هذا، سألته: هل ما زلت مستقلاً ؟ أجابني: نعم وسأظل كذلك.. قلت له: حسناً، ما الذي أثار عجبك في هؤلاء الذين إليهم أشرت؟ قال لي: بصراحة وبعد كل ما سمعته عن التغيير وثورة الشباب وتقاسم الحكم ، توقعت بحسب مداركي أن القادمين الجدد وبخاصة وزراء الحقائب المسئولة عن المتطلبات المعيشية والثقافية والأمنية للمواطنين والذين ظلوا لعقد ونصف يجأرون في صحفهم ووسائل إعلامهم المعارضة للحزب الحاكم ـ سابقاً ـ بالشكوى من الفساد وينكرون ما حققه من المنجزات.. ويعدون- معاذ الله- بأنهم سيعملون على اجتثاثه عندما يصلون إلى الحكم .

قلت له : هاهم وصلوا واستلموا نصف مقاعده،فهل نفذوا ما وعدوكم به؟ رد علي بالقول : بصراحة ومن دون مجاملة لحزبك المؤتمر، إنهم وفي فترة قياسية من توليهم مناصبهم ، ومن دون إحم ولا دستور أثبتوا لنا أنهم جهابذة في الفساد ونهب المال العام وسوء الإدارة الحكومية للمشاريع، ولما تمر عليهم عشرة أشهر من قيام حكومة الوفاق هذه.. والأعجب من ذلك أنهم ما زالوا يشكلون النصف فكيف لو بسطوا على النصف الآخر؟! واستطرد قائلاً: إنني أخال البعض منهم يسابق الزمن في الإثراء وترتيب أموره وأولاده وأقاربه تحت مرأى ومسمع رئيس الحكومة والبرلمان والشورى!!. قلت له : أعطني مثالاً على ذلك! أجابني هم وزراء حزب الإصلاح وشركائه وفي مقدمتهم وزير الكهرباء الذي فاح فساد وزارته حتى وصل المحافل الدولية .. وثانيهم وزير المالية ، وثالثهم وزير التخطيط ، ورابعهم وزير العدل الذي لا نراه إلا في ما ندر، يليهم مثال للتقاعس، وهو سمة من سمات الفساد ، وزير الداخلية، إلى جانب عدد من الوزراء المستجدين على القرار الحكومي الأعلى الذين سابوا وزاراتهم وجاروا وزراء الإصلاح على طريقة عيني بعينك.

أكدت على كلامه وعرضت عليه بالأرقام والوقائع عينات من الفساد والإفساد المهول، ثم سألته قائلاً : وماذا عن النصف الآخر من الحكومة؟ أجابني: بصراحة ومن دون مجاملة لولاهم لقلنا على الوطن السلام.. قلت له: هل من دلالة على استنتاجك هذا؟ أجابني بالقول : نعم هناك وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد بن دغر، ووزير الثروة السمكية، ووزير التعليم العالي، ووزير الخارجية، وأمين العاصمة ، وغيرهم

اختتم محدثي دردشته معي بالقول : لقد صدق الحكيم القائل "إذا أردت أن تختبر شخصاً في أمانته ومقدرته في الإدارة فعينه وزيراً ينكشف لك معدنه خلال عام".. وأولئك لم يكملوا عامهم بعد ، فإذا بمفاسدهم تسبق أسماءهم !!! فقلت له ، ونحن على مشارف انتهاء الدردشة :هل أفهم مما قلته أن عزاءكم في وزراء المؤتمر؟! أجابني على الفور: نعم.. نعم" فمن جرَّب كذّب".. شكرته على صدقه وصراحته.. وودعته.

حق الشعب في امتلاك السلطة

د./علي مطهر العثربي

> لقد كان البعض مخدوعاً بالشعارات التي رفعها دعاة المدنية، وكنا نقول الحقيقة التي تظهر الصدق وتغلب الصالح العام على الصالح الخاص.. وتلقينا صنوفاً من البذاءات والحقارات التي لا تعبر الا عن السفه والجنون وحب السيطرة والغرور والشعور بالعظمة الوهمية والمصطنعة التي احتقرت الشعب وتجاوزت العقل والمنطق ومست كرامة الانسان وآدميته، فعندما كنا نقول إن تلك الاقوال والافعال لا تخدم المدنية كانوا يظهرون علينا بالتبريرات الشيطانية التي تجيز لهم تلك الافعال المحرمة شرعاً وعرفاً، وعندما كنا نقول بأن هؤلاء يخدمون القوى التقليدية ويمكنونها من سلب حق الشعب في امتلاك السلطة كانوا يقولون قولاً بعيداً يجافي منطق الحياة ويخدع الانسانية ويغرر بالبسطاء والضعفاء وذوي الحاجة والفاقة من الناس.

نعم لم يدرك المخدوعون معاني ودلالات ما كنا نطرحه من أجل حماية الشرعية الدستورية وحماية التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة الا بعد أن برزت قوى الجهل والتخلف والمرض في ساحاتهم وسلبت حريتهم وصادرت حقهم في الحياة الكريمة، ولم يدرك أولئك البسطاء والضعفاء من الناس أنهم وقعوا في الخطيئة وأنهم عقوا الوطن الا بعد أن رأوا صدق ما طرحه حماة الشرعية الدستورية من القول والفعل الذي سما فوق الجراح.

إن الإصرار الذي أظهره حماة الشرعية الدستورية والتداول السلمي للسلطة كان المتنفس الذي حفظ للشعب حقه في امتلاك السلطة، وقد بات واضحاً اليوم من خلال تصرفات دعاة المدنية الجور الذي كان يمكن أن يكون لو تحقق الانقلاب على الشرعية الدستورية، فاليوم يمارسون الإقصاء والإبعاد والعدوان على الدستور والقانون ويحتقرون إرادة الشعب ولا يقبلون بالمشاركة في الحياة السياسية، ويحتقرون العقول المستنيرة ولا قبول للحق والمنطق لديهم ولا يهمهم إلا الفتنة والفوضى العارمة.

لقد قلنا وقال الشعب إن من يؤمن بالعُقد الفكرية والسلالية والعصبية الجاهلية والمذهبية المقيتة والادعاءات الاستعلائية واحتقار الشعب لا يمكن أن يكونوا أمناء على مستقبل البلاد والعباد إطلاقاً، وقد بات الشعب يدرك همجية الاستعلاء وفوضوية الاستقواء بشياطين الجن والإنس من أجل تدمير مصالح البلاد والعباد والقضاء على المشاركة السياسية والوصول الى السلطة عبر الطرق غير المشروعة، ولأن نوايا هؤلاء جميعاً كانت مبيتة وواضحة للشعب، فقد هب مدافعاً عن الشرعية الدستورية وحقه في امتلاك السلطة وقال كلمته الأبدية بأنه لا يمكن القبول بمن يحكم الشعب الا عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر.

الخطر القادم يا حكومة

لـ صوت الحروف

إقبال علي عبدالله

> المتتبع لسير نشاط وبرامج حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها الاخ محمد سالم باسندوة وشكلت بموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة أواخر العام المنصرم واللتان أي الحكومة والمبادرة- جاءتا- بعد أزمة سياسية مفتعلة من قبل أحزاب اللقاء المشترك بهدف الانقلاب على الشرعية الدستورية.. أقول إن المتتبع لسير نشاط وبرامج الحكومة لقرابة نحو عام سيجد وكما هو على أرض الواقع أن اهتمام الحكومة وخاصة وزراء المشترك الذين يشكلون نصف الحكومة ينصب في غير ما وعدت به الشعب في برنامجها الذي بموجبه نالت ثقة البرلمان رغم أن غالبيته من المؤتمر الشعبي العام، الا أنه تنفيذاً لبنود المبادرة الخليجية وتجنيب الوطن والشعب كارثة الأزمة السياسية التي مازالت أحزاب المشترك تغذيها رغم ما حققوه من مكاسب غير شرعية ولا دستورية من هذه المبادرة.. فنظرة الى واقع الحال اليوم وبعد قرابة نحو عام كيف نجد حال الوطن والمواطن؟ حقيقة السؤال كبير ولكن الواقع وخاصة حال المواطنين في شتى المناحي يجيب بكل سهولة خاصة لو قورن حاله وحال الوطن قبل تشكيل حكومة الوفاق.

المواطنون صغاراً وكباراً باستثناء الـ«الحيتان» وهم معروفون ومدعومون من الحكومة يئنون من وجع الحياة التي يعيشونها ولا يشربون غير دواء الوعود الكاذبة من حكومة بدأت بالشحت والفساد المنظم والتحزيب اعتقاداً منها أنها حكومة انتقالية وعلى وزرائها استغلال هذه الفترة الانتقالية ولا يهم الشعب ولا الوطن بل وكما يقول المثل «ياالله نفسي» و«قده فرصة كن شاطر فيها».. نعم الشعب يئن والوطن متخوف من مصير مجهول قادم اليه خاصة وان الانفلات الامني تزايد والحكومة تسمع وتشاهد ولا تحرك ساكناً بل وكما هو واضح كما كشفته الايام أن بعض وزراء حكومة الوفاق يساعدون في استمرار هذا الانفلات والفوضى والتخريب وبتخطيط ودعم خارجي، لا أقول هذا اتهاماً لوزراء معنيين بل إنهم كل من على رأسه ريشة سواءً مدنياً أم عسكرياً.

المهم الشعب يئن والوطن متخوف وكل شيء من سيئ الى أسوأ في الحياة المعيشية والخدمية والامنية ونظرة سريعة الى مدينة عدن اليوم تبين الحالة الامنية وغليان الناس وصور واضحة ومكشوفة لأجندة خارجية تهدف الى تقسيم الوطن وإعادة صور مآسي الماضي قبل الوحدة المباركة..

وهذا حديث طويل سأتناول أجزاء منه في مواضيع قادمة إن شاء الله.. ولكني اليوم وبعد هذه المقدمة- وإن طالت قليلاً- أنبه وأحذر من خطر قادم وحكومة الوفاق تدركه ولكنها عمداً تتجاهله لأنها وكما يقول بعض وزرائها: «نحن في حكومة انتقالية» يعني أن الخطر القادم متروك في مواجهته على الحكومات القادمة!!.. لا أطيل ولكني فقط أحب أن أشير الى تقرير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة والذي نشر قبل عدة أيام وفيه صنف «اليمن الأعلى مرتبة بين دول العالم الثالث من حيث سوء التغذية بين الاطفال نتيجة عدم الاستقرار السياسي وارتفاع أسعار الوقود والأغذية» هذا التصنيف عكس واقع الحال.. القادم أسوأ نتيجة أزمة الغذاء عالمياً.. شعب مستهلك وليس منتجاً فماذا فعلت حكومة الوفاق وهل استعدت لهذه الأزمة؟!

يبدو أن المستقبل لا يهمها ومليارات الدولارات من الدول المانحة ستصب في فسادها .. الخطر قادم يا أطفال اليمن اليوم وشبابها غداً.

الارتزاق السياسي

يحيى علي نوري

> يحلو للبعض من الذين يعانون من نزيف حاد في مسؤوليتهم الوطنية الحديث بنوع من الفخر والتباهي عن الارتزاق السياسي من الخارج والتعامل مع ذلك كقضية عادية مسلّم بها.. هؤلاء يستفزون بحديثهم هذا مشاعر واحاسيس اليمنيين التي تنظر دائماً وأبداً للارتزاق السياسي كواحدة من الكوارث والمصائب التي يعاني منها وطنهم وبسببها تراجعت مسيرته وتوارى بعيداً عن دائرة الفعل الحضاري واصبح مرتعاً تعبث فيه كل سيناريوهات التآمر التي تستهدف اليمن أرضاً وإنساناً..

ولكون الحديث عن الارتزاق السياسي مازال يمثل استفزازاً صارخاً لمشاعر اليمنيين فإن من الحري على اليمنيين اليوم وبمختلف قواهم الفاعلة العمل الجاد والمسؤول لوضع حد لحالة الانحطاط في المسؤولية الوطنية باعتبارها تمثل القضية المحورية التي يقاس من خلالها معيار الوطنية.. والولاء الوطني «كمبدأ شريف لا ينسجم بأية حال من الأحوال مع التبعية أياً كان شكلها أو نوعها»، باعتبارها منفذاً خطيراً وسيناريو من سيناريوهات التآمر تتسلل من خلاله لتضفي المزيد من القتامة والاحباط في المشهد اليمني وإبعاده تماماً عن دائرة الفعل الحضاري الذي قدم الشعب من أجلها الكثير من التضحيات الجسام ومن امكاناته المادية والبشرية..

ولكون التوقيت الراهن وما يمثله من أهمية بالغة تعيش اليمن خلالها تحديات ومخاضات جعلها أمام مفترق طرق إما أن تكون أو لا تكون، فإن الحري بنا- ونحن كقوى وطنية وفعاليات مختلفة نتجه نحو حوار وطني شامل- ان نضع قضية الارتزاق السياسي من الخارج من أبرز موضوعات الحوار الوطني الشامل.. وحتى يتم وضع حد لهذا الارتزاق وتأثيراته وتداعياته وبالصورة التي تعبر عن الارادة الشعبية اليمنية المنتصرة دوماً للقرار اليمني المعبر عن عظمة السيادة الوطنية وعظمة شعبنا وتاريخه وموروثه الحضاري..

وحقيقة.. كم هو مؤسف أن نجد البعض يتجاهل قضية الارتزاق السياسي ويذهب بعيداً في اختلاق قضايا ومواقف لا تمثل استجابة لمتطلبات الواقع الراهن، بهدف تشتيت الرأي العام اليمني وصرفه عن قضاياه الأكثر إلحاحاً وارتباطاً بحاضره ومستقبله بل وتهديد كيانه المستقبلي وشخصيته الاعتبارية..

إن رصدنا لتفاعلات الشارع اليمني إزاء كل ما يعتمل على المشهد السياسي للوطن كفيل بأن يقدم الصورة الكاملة لفظاعة ما يرتكب في حق اليمن وانجازاته التاريخية وفداحة ما يرتكبه المصابون بالنزيف الحاد لمسؤوليتهم الوطنية من جرم في حق اليمنيين، الذي لا يمكن الانتصار له طالما ظل الارتزاق السياسي يواصل بإمعان شديد اهانتهم ومصادرة قرارهم الوطني واضعاف ولائهم الوطني..

وخلاصة.. إن الحوار الوطني الشامل والقادم إذا لم يقف بمسؤولية وطنية عالية أمام هذه القضية فإنه سيترك ثغرة لا يُستبعد معها ضياع كل اشراقة وكل أمل يعول عليه اليمنيون في بناء حاضرهم ومستقبلهم .. ونأمل ان يكون الحوار هو المحطة الفيصلية بين الشعب وبين من يستمرئون العبث بمشاعره.

زاوية حارة

فيصل الصوفي

«الأولى» وسميع.. والفرقة الأولى

> نستغرب الصمت المخزي والتغاضي عن الاعتداء والتهديد الخطيرين الموجهين للزملاء في صحيفتي «الأولى» و«الشارع» المستقلتين، بينما أقل الواجب الذي كان يتعين أن تقوم به المنظمات غير الحكومية والأحزاب هو إدانتهما، والتضامن مع الزملاء في الصحيفتين.

حتى كتابة هذا العمود- ظهر الأحد- لم يصدر رد فعل محترم سوى من الحزب الاشتراكي اليمني وبيان نقابة الصحفيين الذي دان قيام مسلحين بإطلاق النار باتجاه مقر الصحيفتين في العاصمة مساء الجمعة الماضية، رغم أن ما قام به المسلحون هو تزكية لكلام الفرقة الأولى مدرع التي قالت فيه إن الزملاء في «الأولى» يختبرون صبر المشترك، وإن ذلك سوف لن يستمر كثيراً، وسوف يسكتون الزملاء الذين وصفتهم الفرقة بأنهم «أبواق تعمل بأموال الشعب المنهوبة»، وهو كلام يتضمن تهديداً صريحاً بالقيام بما هو أعنف من البروفة التي أدّاها المسلحون.

ونستغرب أيضاً رد الفعل القوي الصادر من الفرقة الأولى على معلومات صحيحة نشرتها «الأولى» حول الفساد الذي يمارسه وزير الكهرباء صالح سميع، رغم عدم وجود ما يغضب ويبرر الاعتداء والتهديد بإسكات الزملاء بعد فشل الفرقة في «اختبار الصبر». لقد كانت الفرقة تسمي نفسها «أنصار الثورة»، وها هي تتحول إلى«أنصار الفاسدين»، وتنصّب نفسها وصياً على الصحافة ووكيلاً غير شريف لفاسدين مجاهرين بالفساد.

إن وزير الكهرباء لم يعجز عن الدفاع عن نفسه فحسب، بل أيضاً أقر بممارسات فساد لم تتطرق إليها الصحافة إلا بعد أن تكلم عنها بلسانه، وإن شئتَ الدقة قُلْ من فلتات لسانه. الذين سربوا الوثائق التي تثبت استغلاله لوظيفته العامة لتحقيق مصالح عائلية وفئوية غير مشروعة والإضرار بالمال العام، وصفهم الوزير سميع بأنهم» تافهون وحقراء»، وهل أتفه وأحقر من الذرائعية التي يتذرع بها الوزير لتبرير عجزه وفساده؟ لقد قال: إن شراء الطاقة كارثة ارتكبها «النظام البائد»- حسب تعبيره، وبدلاً من الإقلاع عن شراء الطاقة بعقود يشوبها الفساد الصريح يقول إنه مستمر في إبرام العقود»الكارثة» لأن مثلها قد تم في السابق.. ويقول: إن المحطات الكهربائية التي كانت موجودة أيام «النظام البائد» تكفي لتوليد (٢٠٠٠) ميجا وات، لكنها تعرضت للإهمال، ومنطقه هو:ماذا لو أهملناها نحن اليوم فقد أهملها السابقون؟ ويقول: لقد تم توظيف أكثر من (٥٩٩٠) مهندساً وفنياً وغيرهما منذ نوفمبر ٢٠١٠م إلى سبتمبر ٢٠١٢م متناسياً أن نصف هذه الفترة كان فيها وزيراً.. لقد زعم أنه أتى للوزارة والبلد بدون كهرباء وتناسى أنه جاء إليها بعد أن قام أصحابه الثوريون بشن أكثر من (٧٠) هجوماً تخريبياً على مشاريع الكهرباء العام الماضي قدرت خسائرها بنحو (٣٤) مليار ريال، ومع ذلك كانت خدماتها أفضل مما هي اليوم في عهد «الشميع».